توصيات السياسة التي اعتمدتها الدورة الأولى الثلاثين للكومسيك

حث الدول الأعضاء على دراسة الاحتياجات التمويلية لمصدريها وتقييمها

الأساس المنطقي:

يحتاج المصدرون إلى مجموعة متنوعة من منتجات التمويل وإدارة المخاطر في مراحل مختلفة من دورة التصدير. ويمكن الوفاء ببعض هذه الاحتياجات من خلال العلاقات المصرفية اليومية، بينما تمثل بعضها مخاطر ومتطلبات تفوق ما يمكن للبنوك التجارية عادة أن تقدمه، مثل توفير الغطاء لخطر المشتري الأجنبي. يمثل فهم الحكومات وتقييمها لاحتياجات المصدرين إجراءات مهمة تتعلق بالسياسات، على الحكومات أن تضطلع بها.

دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون في التعاملات فيما بين الوكالات المعنية بائتمان الصادرات

الأساس المنطقي:

بسبب طبيعة التجارة الدولية، تميل الوكالات المعنية بائتمان الصادرات تلقائيًا إلى التعاون فيما بينها. قد يكون الإنتاج في بلد ما في حين أن موارد المدخلات تأتي من العديد من البلدان، ويمكن لهذا أن يعني أن على المصدرين أو المتعاقدين التفاوض مع مجموعة من وكالات ائتمان الصادرات للحصول على التمويل وجمع الحزمة التمويلية من مصادر متعددة. وخلال السنوات العديدة الماضية، أدركت وكالات ائتمان الصادرات في البلدان المتقدمة هذه الصعوبة، واتفقت على سلسلة من اتفاقيات التعاون أو إعادة التأمين فيما بينها.

ويتزايد الاتجاه لتفعيل هذا النوع من التعاون مع انتشار سلاسل القيمة العالمية. ويمكن لنماذج التعاون تلك أن تكون بمثابة أمثلة ملهمة بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك عدد من الأمثلة على هذه الترتيبات بين الوكالات المعنية بائتمان الصادرات في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ولكنها لم تتم بين وكالات ائتمان الصادرات على الصعيد الوطني في دول منظمة التعاون الإسلامي.

حث الدول الأعضاء على مراجعة كفاءة الوكالات المعنية بائتمان الصادرات بغية تحسين الأداء العام لهذه الوكالات

الأساس المنطقي:

ترتبط فعالية وكالات ائتمان الصادرات بمدى استدامتها على الصعيدين التشغيلي والتمويلي، فالوكالات الفعالة خبراتها معروفة تمامًا ومطلوبة، ومحفظتها تدار بفعالية، وعملياتها الداخلية لا تشوبها البيروقراطية. وعلاوة على ذلك، تستطيع الوكالة الفعالة أن توازن بين احتياجات واهتمامات أصحاب المصلحة، على اتساع مداها، بما في ذلك احتياجات الحكومة والمصدرين ومصادر التمويل والتأمين الخاصة. ومن ثم، تعني "كفاءة" نظام ائتمان الصادرات أن الوكالة نفسها تدار جيدًا، وأنها تعمل مع مصادر التمويل والتأمين الخاصة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالات ائتمان الصادرات بوصفها وسيلة من وسائل السياسات العامة تنوب عن الحكومة، يتعين عليها – في بعض الأحيان – أن توازن بين أهداف متضاربة، مثل الوفاء بالسياسات والأهداف التنموية مع تحقيق الاستدامة المالية.

إن المراجعات الدورية التي تنظر في مدى ملاءمة عمليات المؤسسة تساعد وكالة ائتمان الصادرات والسلطة الراعية على تحديد مجالات تركيز بعينها، والسماح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات التصحيحية، حيثما أمكن. وتمكّن هذه التقييمات إدارة الوكالة وموظفيها من إعادة تقييم السياسات، والنُهُج، والعروض، لخدمة المصدرين على نحو أكثر فعالية.

دعوة الدول الأعضاء لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص في إطار الوكالات المعنية بائتمان الصادرات

الأساس المنطقي:

ترى العديد من وكالات ائتمان الصادرات أن دورها يتمثل في العمل في إطار شراكة مع المؤسسات المالية في القطاع الخاص من أجل مساعدتها على مواجهة المخاطر التي ما كانوا ليواجهونها لولا وجود مثل هذه الوكالات. ويمكن لوكالات ائتمان الصادرات أن تكون أداة مالية تحفيزية فعالة تجتذب البنوك التجارية القائمة لتمويل عمليات التصدير وتقاسم المخاطر. وتمتاز هذه الاستراتيجية بأنها لا تكتفي بسد الوكالة للفجوة السوقية الراهنة، بل تيسر تطور القطاع الخاص ليصبح أكثر قدرة واستعدادًا لتلبية احتياجات السوق في المستقبل كذلك. إن استيعاب السبل أو المنتجات البديلة الممكنة لمعالجة هذه المشكلة قد يوحي باحتمالية عقد شراكة مع القطاع الخاص. ومن ثم، فهناك حاجة للتشاور معها أثناء تصميم وإعداد المشروع بغية وضع هيكل يزيد مشاركتها إلى أقصى حد، ويحقق الاستفادة القصوى من الموارد الرسمية، فضلاً عن الوفاء باحتياجات بالمصدرين.

إن أفضل وكالات ائتمان الصادرات هي تلك التي تحقق التوازن الملائم بين أ) التقليل من مخاطر موقف الحكومة. ب) تحسين مشاركة البنوك التجارية وممولي القطاع الخاص. ج) تلبية احتياجات الشركات المصدرة

حث الدول الأعضاء على البدء في أنشطة بناء القدرات لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للوكالات المعنية بائتمان الصادرات

الأساس المنطقي:

إن وجود مؤسسات أكثر كفاءة، وشفافية، وشمولية، وخاضعة للمساءلة يمثل أهمية كبيرة في تحسين قدرات التصدير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من أن البلدان الأعضاء تستضيف بعض وكالات ائتمان الصادرات الراسخة التي يمكن استخلاص بعض الدروس الهامة منها، فهناك حاجة ماسة لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات، سواء بالنسبة للبلدان الأعضاء التي لديها وكالات لائتمان الصادرات، أو تلك التي لا تمتلك مثل هذه المرافق وتسعى لتأسيسها. ولذلك فهناك حاجة لوجود برامج لبناء القدرات موجهة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل إنشاء نظم ائتمان الصادرات بها. ويمكن لهذه البرامج أن تبدأ من خلال عدة طرق: مثل إقامة شراكات للتعاون التقني بين وكالات ائتمان الصادرات الجديدة والأكثر تقدمًا، والاستفادة من الخدمات الاستشارية المهنية، وما إلى ذلك.

تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لتأسيس/الإبقاء على هيئات وطنية فعالة لتيسير التجارة

الأساس المنطقي:

تشمل الهيئات الوطنية لتيسير التجارة العديد من أصحاب المصالح الذين تختلف، وأحيانا قد تتضارب، مصالحهم وتوقعاتهم. وإن الجمع بين تلك الأطراف المعنية كافة ليلتفوا حول مجموعة من الأهداف، وكذا إدارة مصالحهم، يتطلب وجود قدرات بشرية ومؤسسية ذات ثقل. وتشير كل من الدراسة التحليلية وإجابات الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات إلى حاجة العديد من الدول الأعضاء للمساعدة الفنية للتعامل مع التحديات التي تقف عقبة أمام الهيئات الوطنية لتيسير التجارة. ويمكن لكل من الدول الأعضاء التي وصلت إلى مرحلة متقدمة نسبيا وتحظى بخبرة كبيرة في مجال تشغيل مثل هذه الهيئات التنسيقية، وكذلك المنظمات الدولية المعنية، أن تقدم المساعدة الفنية في مجال تيسير التجارة للدول الأعضاء التي تحتاج لمثل هذه المساعدة. ومن ناحية أخرى، تحتاج العديد من الدول الأعضاء إلى مساعدة مالية لإنشاء مثل هذه الهيئات وتنظيم الأداء السليم بها، وتحقيق استدامتها في بلدانهم. ومن ثم، ينبغي تحديد ما يمكن توفيره من موارد لتلبية هذا الاحتياج المالي.

إشراك القطاع الخاص في أنشطة الهيئات الوطنية لتيسير التجارة

الأساس المنطقي:

يجب أن تشرك الهيئات الوطنية الفعالة لتيسير التجارة مجموعة من أصحاب المصالح، وتدير احتياجاتهم ومصالحهم. ومن أجل التحقق من ملاءمة هذه الهيئات واستدامتها، هناك أهمية قصوى لتلبية الاحتياجات الخاصة بالقطاع الخاص ومعالجة مشكلاته المتعلقة بتسهيل التجارة، وكذا ضمان استمرار مشاركة القطاع الخاص في جميع مجالات النشاط. ومن الضروري أن يحافظ القطاع العام على الظروف المواتية لتحقيق استمرارية القطاع الخاص، لا سيما مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن تتمتع الهيئات الوطنية لتيسير التجارة بالقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للقطاع الخاص بمرونة، بغية المحافظة على التزام الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والحفاظ على أهميتها. وتكشف ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات أن العديد منها قد أطلق بالفعل الأدوات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من رفع احتياجاته لسلطات القطاع العام ذات الصلة، إلا أن الدول الأعضاء يمكن أن تعمل على تفعيل طرق ووسائل من شأنها أن تعزز مشاركة القطاع الخاص على كل المستويات.

وضع نظم اتصالات فعالة داخل إطار عمل الهيئات الوطنية لتيسير التجارة

الأساس المنطقي:

إن الشفافية والمساءلة من العوامل المهمة التي تضمن إضفاء الشرعية على أية منظمة. ويحقق نظام التواصل الفعال الشفافية فيما يتعلق بسير العمل في الهيئات الوطنية لتيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، فإن التواصل الفعال ضروري للتأكد من معرفة جميع الأطراف المعنية باجتماعات الهيئات، وعملها، ومدى التقدم المحرز فيها، وما تقدمه من وثائق جديدة، بالإضافة إلى الفعاليات المقرر إقامتها، وأفضل الممارسات، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. ومن ثم، تؤثر أنظمة الاتصالات الفعالة على درجة المشاركة والالتزام، فضلاً عن شرعية وشفافية عمل الهيئات الوطنية لتيسير التجارة. ويمكن تحقيق ذلك كله باستخدام عدة وسائل، فتعتمد العديد من الهيئات على مواقعها الرسمية على شبكة الإنترنت، كما يمكن استخدام النشرات الإخبارية، والقوائم البريدية، وعقد الندوات لخدمة هذا الغرض.

تصميم معايير لتقييم أداء الهيئات الوطنية لتيسير التجارة القائمة

الأساس المنطقي:

في حين أن إنشاء هيئات وطنية فعالة لتيسير التجارة أصبح مهما للغاية/ أولوية، هناك ضرورة ملحة لوضع معايير لتقييم أداء الهيئات الوطنية لتيسير التجارة الموجودة في البلدان الأعضاء في منظمة

التعاون الإسلامي. وقد تشمل معايير تقييم الأداء معايير مقبولة دوليا لتيسير إجراء تقييم يتمتع بالشفافية والكفاءة لأداء الهيئات الوطنية لتيسير التجارة. في هذا الصدد، وعلى غرار المؤشرات العالمية، مثل مؤشر الأداء اللوجستي العالمي التابع للبنك الدولي، قد تحتوي معايير تقييم أداء الهيئات الوطنية لتيسير التجارة بعض البنود المحددة، مثل توقيت العمليات التجارية وتكاليفها.